

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

ورؤساء المنشآت والمؤسسات العمومية

الموضوع : الضغط على نفقات التصرف.

المرجع : منشوري عدد 19 المؤرخ في 31 مارس 2001.

أما بعد، فإن دقة الوضع الاقتصادي العالمي وما يمكن أن يترتب عنه من تأثيرات على البرامج وإنجاز الأهداف التنموية المرسومة، تستدعي من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المنشآت والمؤسسات العمومية إيلاء أهمية قصوى لضرورة مزيد الضغط على نفقات التصرف بمختلف أصنافها مع التأكيد بصفة خاصة على النفقات التي تستوجب تحويلات بالعملة الصعبة. وتندرج في هذا الإطار النفقات المتعلقة بإنجاز المأموريات بالخارج.

ويتعين في هذا الغرض الالتزام بمقتضيات منشوري عدد 19 المؤرخ

في 31 مارس 2001 التي تنص بالخصوص على ما يلي :

\* التدقيق في اختيار المهام حسب الأولويات و الحرص على حسن إنقائها والاقتصار على المشاركة في أكثرها أهمية.

\* التحري بخصوص الأعوان المكلفين بالقيام بهذه المأموريات ليتم اختيار من تتوفر فيهم الكفاءة المهنية والاختصاص الملائم لموضوع المأمورية.

\* التحكم الأفضل في عدد الأيام المقضاة بالخارج حتى تتجز المأمورية في أقصر مدة ممكنة. ويجدر التأكيد في هذا المجال على أنه لا يمكن الترفيع في الاعتمادات المرسمة بالميزانية بعنوان مصاريف المأموريات بالخارج ومصاريف النقل اللازمة لها.

كما يتعين بالنسبة للمأموريات التي تتم في إطار وفد رسمي يمثل جهات أو مؤسسات متعددة، إحكام التنسيق بينها لإيفاد العدد الأدنى الضروري من الأعوان، حسب النقاط المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بموضوع المأمورية.

وبخصوص المأموريات بالخارج التي تقتضي مصادقة الوزير الأول فإنه يتعين، إضافة لما سبق إقراره أعلاه، الحرص على أن تتضمن المكاتيب المصاحبة لأذن المأموريات الخاصة بها جميع المعلومات حول موضوع المأمورية المقترحة وأهميتها بالنظر لمشمولات المؤسسة أو المنشأة المعنية بها، مدعمة بما يلزم من المؤيدات. كما يتعين الحرص على إحالة هذه الوثائق إلى الوزارة الأولى في متسع من الوقت واعتبار أجل لا يقل عن ثلاثة أيام لتلقى الترخيص ما عدا الحالات الاستثنائية.

واعتبارا لأهمية المقتضيات المنصوص عليها بهذا المنشور فإني أرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة إعطاء التعليمات اللازمة حتى يتم تنفيذها بكل حزم ودقة.

والسلام

الوزير الأول  
محمد المنصور  
الوزير الأول